

الدورة الشاملة في التدقيق الداخلي في القطاع العام

5 - 16 أبريل 2027

كوالالمبور (ماليزيا)

UK Traininig

PARTNER



الدورة الشاملة في التدقيق الداخلي في القطاع العام

المرجع: 209047_3255714 التاريخ: 5 - 16 أبريل 2027 المكان: خواللمبور (ماليزيا) الرسوم: GBP 8800

مقدمة

تمثل الدورة الشاملة في التدقيق الداخلي في القطاع العام برنامجًا متكاملًا يركز على بناء قدرات عملية تساعد الجهات الحكومية والمؤسسات العامة على تطوير وظيفة التدقيق الداخلي بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، وحماية الموارد العامة. فالتدقيق الداخلي في القطاع العام لم يعد مقتصرًا على مراجعة الإجراءات أو التحقق من الالتزام فقط، بل أصبح أداة مؤسسية مهمة لتحليل المخاطر، وتقييم الضوابط، وتحسين الأداء، ودعم القرارات المبنية على الأدلة.

تتناول هذه الدورة التدقيق الداخلي من منظور شامل يجمع بين الدور الرقابي، والاستشاري، والتحسيني. فهي تربط بين التخطيط الاستراتيجي للتدقيق، وإدارة المخاطر، وتقييم الرقابة الداخلية، وفحص العمليات الحكومية، ومراجعة الإنفاق العام، وتحليل الأدلة، وصياغة الملاحظات، وإعداد التقارير، ومتابعة التوصيات. كما تركز على خصوصية بيئة القطاع العام وما يرتبط بها من متطلبات مثل كفاءة الإنفاق، وجودة الخدمات، والالتزام بالأنظمة، وحماية المال العام.

تم تصميم الدورة لمدة عشرة أيام بشكل متدرج ومتسلسل، بحيث ينتقل المشاركون من فهم الإطار العام للتدقيق الداخلي في القطاع العام إلى تطبيق أدوات عملية في التخطيط، والتنفيذ، والتحليل، وإعداد التقارير، والمتابعة. ويهدف هذا التسلسل إلى بناء قدرة متكاملة تساعد على تحويل التدقيق الداخلي إلى وظيفة ذات أثر واضح في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز الثقة في العمل الحكومي.

أهداف الدورة

بنهاية هذه الدورة، سيتمكن المشاركون من:

UK Training

PARTNER



- استيعاب الدور الشامل للتدقيق الداخلي في القطاع العام بوصفه وظيفة رقابية واستشارية وتحسينية.
- تحليل بيئة المؤسسات العامة وفهم طبيعة المخاطر المرتبطة بالمال العام والخدمات الحكومية.
- ربط التدقيق الداخلي بأهداف الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، وكفاءة استخدام الموارد.
- إعداد خطة تدقيق شاملة مبنية على المخاطر والأولويات الاستراتيجية للجهة العامة.
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية من حيث التصميم، والتطبيق، والفاعلية، والاستدامة.
- تنفيذ مهام التدقيق المالي والإداري والتشغيلي والامتثالي وفق منهجية واضحة.
- استخدام أدوات جمع الأدلة وتحليل البيانات لدعم نتائج التدقيق بمعلومات موثوقة.
- صياغة ملاحظات تدقيقية دقيقة تربط بين الحالة، والمعيار، والسبب، والأثر، والتوصية.
- إعداد تقارير تدقيق مهنية تعكس قيمة التدقيق وتدعم قرارات الإدارة العليا.
- متابعة تنفيذ التوصيات وقياس أثر الإجراءات التصحيحية على الأداء والرقابة.
- تقييم مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة الخدمات الحكومية.
- بناء منظور متكامل يجعل التدقيق الداخلي أداة مستمرة للتطوير المؤسسي داخل القطاع العام.

محاور الدورة

اليوم الأول: الدور الاستراتيجي للتدقيق الداخلي في القطاع العام.

- تطور وظيفة التدقيق الداخلي داخل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.
- دور التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة وحماية المال العام.
- العلاقة بين التدقيق الداخلي وتحقيق الكفاءة والشفافية والمساءلة.
- القيمة الاستشارية للتدقيق الداخلي في تحسين القرارات الحكومية.
- موقع التدقيق الداخلي ضمن منظومة الرقابة المؤسسية في القطاع العام.
- تحليل أمثلة عملية توضح أثر التدقيق الداخلي على تحسين الأداء العام.

اليوم الثاني: بيئة القطاع العام ومخاطر العمل الحكومي.

- فهم طبيعة العمل في الجهات العامة ومتطلبات تقديم الخدمات الحكومية.
- تحليل المخاطر المرتبطة بالإنفاق العام والموارد والأصول الحكومية.
- تحديد المخاطر التشغيلية والإدارية والتنظيمية داخل المؤسسات العامة.
- دراسة مخاطر الالتزام بالأنظمة والسياسات واللوائح الحكومية.
- ربط المخاطر بجودة الخدمات وكفاءة الأداء المؤسسي.
- تطبيق عملي على بناء خريطة مخاطر لجهة عامة.

UK Traininig

PARTNER



اليوم الثالث: بناء خطة تدقيق شاملة قائمة على الأولويات.

- تحديد مجالات التدقيق ذات الأثر العالي داخل القطاع العام.
- ربط خطة التدقيق بالأهداف الاستراتيجية للجهة الحكومية.
- استخدام نتائج تقييم المخاطر في تحديد أولويات التدقيق.
- إعداد خطة تدقيق سنوية ومتوسطة المدى قابلة للتنفيذ.
- توزيع الموارد والوقت وفق حجم المخاطر وأهمية العمليات.
- تطبيق عملي على إعداد خطة تدقيق شاملة لمؤسسة عامة.

اليوم الرابع: تقييم الحوكمة والرقابة الداخلية.

- تحليل أطر الحوكمة داخل الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.
- تقييم وضوح الصلاحيات والمسؤوليات ومسارات الاعتماد.
- فحص فاعلية الضوابط الرقابية في العمليات المالية والإدارية.
- تحديد نقاط الضعف الرقابية وأسبابها وتأثيرها على الأداء.
- ربط نتائج تقييم الرقابة بالمخاطر المؤسسية.
- تطبيق عملي على تقييم منظومة رقابة داخلية في جهة عامة.

اليوم الخامس: تدقيق العمليات الحكومية وكفاءة الأداء.

- تدقيق العمليات المرتبطة بتقديم الخدمات الحكومية.
- فحص كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية والتشغيلية.
- تحليل مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات المعتمدة.
- تقييم جودة تنفيذ العمليات مقارنة بالأهداف والمخرجات المتوقعة.
- تحديد فرص تحسين الأداء وتقليل الهدر والتكرار.
- تطبيق عملي على مراجعة عملية حكومية واستخلاص فرص التحسين.

اليوم السادس: تدقيق الإنفاق العام والمشتريات والعقود.

- مراجعة دورة الإنفاق العام من التخطيط حتى الصرف.
- تدقيق إجراءات المشتريات والمنافسات والترسية.
- فحص العقود الحكومية من حيث الالتزام والتنفيذ والمخاطر.
- تقييم الضوابط المرتبطة بالمدفوعات والمستخلصات والموافقات.
- تحديد مؤشرات الهدر أو التعارض أو ضعف الرقابة.
- تطبيق عملي على تدقيق ملف مشتريات أو عقد حكومي.

UK Training
PARTNER



اليوم السابع: تنفيذ مهمة التدقيق وجمع الأدلة.

- إعداد برنامج التدقيق التفصيلي وفق نطاق المهمة وأهدافها.
- استخدام المقابلات والملاحظة والمراجعة والتحليل كأدوات للفحص.
- جمع الأدلة الكافية والملائمة لدعم نتائج التدقيق.
- توثيق أوراق العمل بطريقة منظمة وقابلة للمراجعة.
- التعامل مع محدودية البيانات أو ضعف تعاون الإدارات المعنية.
- تطبيق عملي على بناء ملف مهمة تدقيق متكامل.

اليوم الثامن: تحليل النتائج وصياغة الملاحظات المهنية.

- تحليل الأدلة وربطها بالمعايير والسياسات والمخاطر.
- صياغة الملاحظات وفق الحالة والمعيار والسبب والأثر.
- تحديد مستوى خطورة الملاحظات وأولويات المعالجة.
- إعداد توصيات عملية قابلة للتنفيذ والقياس.
- مناقشة النتائج مع الإدارات المعنية قبل إصدار التقرير.
- تطبيق عملي على صياغة ملاحظات وتوصيات تدقيقية قوية.

اليوم التاسع: إعداد تقارير التدقيق لصناع القرار.

- بناء تقرير تدقيق واضح ومختصر وموجه للإدارة العليا.
- عرض النتائج بما يبرز الأثر على الأداء والموارد والخدمات.
- ترتيب الملاحظات حسب الأولوية والمخاطر المتوقعة.
- صياغة توصيات تساعد على اتخاذ قرارات تصحيحية واضحة.
- مراجعة جودة التقرير من حيث الدقة والموضوعية وقابلية التنفيذ.
- تطبيق عملي على إعداد تقرير تدقيق داخلي لجهة عامة.

اليوم العاشر: متابعة التوصيات وقياس أثر التدقيق.

- إعداد خطة متابعة لتنفيذ التوصيات بعد إصدار التقرير.
- تحديد مؤشرات قياس أثر الإجراءات التصحيحية.
- تقييم مدى تحسن الرقابة والأداء بعد تنفيذ التوصيات.
- ربط نتائج المتابعة بالتحسين المستمر داخل المؤسسة العامة.
- إعداد تقرير متابعة يعرض التقدم والتحديات والإجراءات المطلوبة.
- تطبيق عملي على متابعة التدقيق، والتنفيذ، والتقرير، والمتابعة في حالة تدقيق متكاملة.

UK Training
PARTNER



لماذا يجب عليك حضور هذه الدورة؟ الايجابيات والسلبيات!

- اكتساب رؤية شاملة لدور التدقيق الداخلي في تطوير أداء الجهات العامة.
- التعامل مع التدقيق الداخلي كمنظومة متكاملة، وليس كمهمة فحص منفصلة.
- تحسين مهارات بناء خطط تدقيق مرتبطة بالمخاطر والأهداف الحكومية.
- تطوير القدرة على تقييم الضوابط الداخلية في العمليات المالية والإدارية والتشغيلية.
- رفع جودة تنفيذ مهام التدقيق من خلال منهجية منظمة لجمع الأدلة وتحليل النتائج.
- تحسين مهارات إعداد التقارير التدقيقية الموجهة لصناع القرار.
- دعم المساءلة المؤسسية من خلال توصيات قابلة للتنفيذ والمتابعة.
- تعزيز قدرة الجهات العامة على حماية الموارد وتقليل الهدر وتحسين كفاءة الإنفاق.
- ربط نتائج التدقيق الداخلي بتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين.
- تطوير مهارات متابعة التوصيات وقياس أثر التحسين بعد انتهاء مهمة التدقيق.
- بناء فهم أعمق للعلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.
- دعم ثقافة التحسين المستمر داخل المؤسسات العامة.

الخاتمة

تقدم الدورة الشاملة في التدقيق الداخلي في القطاع العام: الحوكمة والمخاطر وتحسين الأداء المؤسسي إطارًا تدريبيًا متكاملًا يساعد على فهم التدقيق الداخلي بوصفه عنصرًا أساسيًا في بناء مؤسسات عامة أكثر كفاءة وشفافية وقدرة على التطوير. فهي لا تركز فقط على خطوات تنفيذ مهمة التدقيق، بل تتناول الصورة الكاملة التي تبدأ من فهم بيئة القطاع العام، وتحليل المخاطر، وتحديد الأولويات، وتقييم الضوابط، وتنفيذ الفحص، وإعداد التقارير، ثم متابعة أثر التوصيات على الأداء المؤسسي.

تتميز هذه الدورة بأنها تربط التدقيق الداخلي بالقضايا الجوهرية في القطاع العام، مثل حماية الموارد العامة، وتحسين الخدمات، ودعم المساءلة، ورفع كفاءة الإنفاق، وتعزيز الثقة في القرارات الحكومية. كما توفر محتوى عمليًا يساعد على التعامل مع التحديات الحقيقية التي تواجه المدققين والقيادات داخل الجهات العامة، مثل تعدد أصحاب المصلحة، وتعدد الإجراءات، وتفاوت جودة البيانات، وصعوبة قياس أثر التحسين.

وبنهاية الدورة، يصبح لدى المشاركين تصور واضح لكيفية بناء وظيفة تدقيق داخلي أكثر تأثيرًا داخل القطاع العام، من خلال خطط قائمة على المخاطر، وأدلة موثقة، وتقارير قوية، وتوصيات قابلة للتنفيذ، وآليات متابعة تقيس النتائج. وبذلك تسهم الدورة في تعزيز دور التدقيق الداخلي كأداة فاعلة لدعم الحوكمة، وتحسين الأداء، وترسيخ المساءلة داخل المؤسسات العامة.

UK Training

PARTNER

